HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

أثر النزاع المسلح في ولاية وسط دارفور على الموارد الزراعية والغابية في الفترة من 2003م- 2008م محلية أبطا أنموذجًا

أبكر محمد صالح عبد المولى[1] عبد الرحيم محمود عقيق أحمد[2] أ.د. الطاهر حاج النور أحمد[3]

[1] نائب مدير لجنة الصليب الأحمر – ولاية وسط دارفور – السودان.

[2] النشر والإعلام اللجنة الدولية للصليب الأحمر – ولاية وسط دارفور – السودان.

[3] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، التخصص الدقيق تاريخ السودان الحديث – كلية التربية – جامعة زالنجي، ولاية وسط دارفور – السودان.

بريد الكتروني eltahir2015@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/27م

المستخلص

أجريت الدراسة في العام 2011م وتناولت أثر النزاع المسلح في دارفور على الموارد الزراعية والغابية بوحدة أبطا الإدارية، محلية زالنجي– ولاية غرب دارفور منذ 2003م– 2008م، وتهدف هذه الدراسة للوقوف على مدى التدهور الذي أحدثه النزاع المسلح على الموارد الزراعية والغابية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات الأولية من الدراسة الميدانية والملاحظة المباشرة بالإضافة إلى جمع المعلومات الثانوية من المصادر ذات الصلة، خلصت الدراسة إلى أن النزوح أثر سلباً على المناطق التي هاجر إليها النازحون وإيجاباً على المناطق التي هاجروا منها والغلبة كانت تأثيراً سالباً، أوصت الدراسة بالآتي:

- تفعيل إدارة الغابات ورفع كفاءتها لحماية الغابات وإيجاد بدائل للوقود بدلاً من الحطب بتوفير الغاز أو المواقد الاقتصادية.
- إعادة التشجير بالنفير والعمل على دعم وتمويل الخدمات الزراعية.
- بسط بعض السلطات للإدارة الأهلية لحماية الغابات ومحاكمة مرتكبي المخالفات.
- تفعيل مشروع جبل مرة للتنمية الريفية وتأهيل المرشدين الزراعيين وتوفير المدخلات الزراعية وإعادة قرى العودة الطوعية.
- توفير الأمن ونزع السلاح غير المقنن وفرض هيبة الدولة.

الكلمات المفتاحية: النزاع المسلح، قطاع الموارد الزراعية والغابية، ولاية وسط دارفور.

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF THE ARMED CONFLICT IN CENTRAL DARFUR STATE ON AGRICULTURAL AND FOREST RESOURCES DURING THE PERIOD FROM 2003 TO 2008, ABATA LOCALITY AS A MODEL

Abkar Muhammad Salih Abd al-Mawla[1] Abd al-Rahim Mahmoud Agig Ahmad[2]
Prof. Al-Tahir Hajj Al-Nour Ahmed [3]

[1] Deputy Director of the Red Cross Committee - Central Darfur State - Sudan.
[2] Publishing and Information Department, International Committee of the Red Cross - Central Darfur State - Sudan.
[3] Professor of Modern and Contemporary History, Specialization in Modern History of Sudan - College of Education - University of Zalingei, Central Darfur State - Sudan.
Email: eltahir2015@gmail.com

Published at 01/04/2021 **Accepted at 27/03/2021**

Abstract

This study was conducted in 2001 about impact of armed conflict in Darfur on agricultural and forestry resources in Abata administrative unit, Zalingei Locality- Western Darfur State from 2003-2008. The aim of this study is to determine the extend of deterioration that used by armed conflict on agricultural resources and forestry. This study adopted the methodology of the descriptive and analytical method to describe the study area. The primary data was collected from the field visit and simple observation in addition to collected secondary information from relevant sources.

The study result concluded that the displacement of IDPs affected negative dimension in hosted area and vice versa the mass immigration of displaced people added positive dimension on their origin places , but it is minor comparing to negative results. The study recommended that:-

- To activate the management of forest and raise their efficiency to protect the forest and find alternatives for fuel instead of fire wood to provide gas or sufficient stoves.
- Reforestation through nafeer (community work) support and funding of agricultural services.
- To empower native administration to protect the forest and prosecution of perpetrators of violation.
- Activation of Jebel Mara Rural Development project and rehabilitation of agricultural extension workers and the provision of agricultural inputs to reconstruct villages of voluntary return.
- Provision of security and disarmed illegal weapons and the imposition of authority of the state.

Key Words: Armed Conflict, Agricultural and Forest Resources Sector, Central Darfur State.

المحور الأول

الإطار العام وأساسيات البحث

المقدمة:

السودان دولة أفريقية متعددة الأعراق والثقافات والأديان . كانت قبل الحكم الإنجليزي المصري والحكم التركي ،عبارة عن مجموعة من السلطنات والممالك التي تتقاسم زعاماتها القبائل كل في موقعه حسب ديناميكية القبيلة. ففي عام 1821م غزا محمد علي باشا السودان بقوة السلاح والنار ونتج عن ذلك تمزيق وحل للممالك والسلطنات القائمة في حينها. ابتداءً من بلاد النوبة والشايقية والجعليين إلى السلطنة الزرقاء وبالتدريج كردفان ومن بعدها دارفور عام 1874م بعد مقتل السلطان إبراهيم قرض في منواشي، إن ذلك الغزو وحد كافة السودان ضد الغازي بقيادة المهدي. وقد أبلى السودانيون بلاءً حسناً في دحر المستعمر حتى هزموه وعاد للسودان كيانه الموحد في عام 1885م بسقوط الخرطوم. ففي عام 1898م دخل السودان مرحلة أخرى من نظام الحكم الاستعماري الجديد وهو الحكم الذاتي برزت صراعات داخلية منها الصراع في دارفور عام 2003م وكانت استجابة لعدة أسباب منها أن دارفور تحاط بمنطقة ظلت مصدراً للتوتر الإقليمي لفترة طويلة من الزمن. فمن حرب الجنوب في السودان إلى الحرب الأهلية في تشاد واتساع الحدود وانتشار السلاح. والحروبات القبلية في المنطقة والمتكررة عاما بعد عام علاوة على الظروف الطبيعية وكوارثها مثل الجفاف والمجاعات ودور الحكومات المركزية في القصور الناتج من السلطات الحاكمة لحماية الحياة البشرية والبيئية حقار على (2001) .

مشكلة الدراسة:

إن النزاع في ولايات دارفور أثر على الموارد الزراعية والغابية، حيث أن معظم القرى هجرت ودمرت وغادر سكانها إلى معسكرات النزوح وإلى المدن حيث يتوفر الأمن، والجدير بالذكر أنهم جميعاً مزارعون ويتمسكون بالزراعة كحرفة أساسية يوفرون قوتهم وحاجياتهم ونتج عن هذا التحول المفاجئ عدة سلبيات منها تفشي ظاهرة العطالة بين المزراعين وفقدان مصادر الدخل الأساسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية ،من ناحية أخرى فإن معظم الأراضي الزراعية تحولت إلى غابات شوكية والبعض الآخر جرفتها المياه هذا بالإضافة إلى أن الأرض جددت خصوبتها وظهرت أجيال جديدة للأشجار الغابية، أما من جانب المجموعات الرعوية والتي حلت في مناطق الزراعة دون مرعاة للالتزام باللوائح المحلية وهذا أدى إلى تدهور البيئة الزراعية والغابية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- إلى أي حد ساهم النزاع المسلح في دارفور على تدهور الموارد الزراعية والغابية بوحدة أبطا الإدارية؟
2- هل هنالك عوامل أخرى غير ظروف الحرب كان لها الدور البارز في تدهور الموارد الزراعية والغابية؟
3- هل للنزاع المسلح أثر إيجابي على الموارد الزراعية والغابية؟
4- ما هي الإجراءات والسبل التي يمكن اتباعها لحماية الموارد الزراعية والغابية بوحدة أبطا الإدارية؟

فروض الدراسة:

تبنى الدراسة أساسها على الفرضيات التالية:

- عوامل تدهور الموارد الزراعية والغابية أسبابها بشرية سلوكية متمثلة في عامل النزاع المسلح.
- الممارسات الجائرة للرعي بمنطقة الدراسة أضحت المهدد الرئيس للبيئة الزراعية والرعوية
-

أهمية موضوع الدراسة:

تمكن أهمية موضوع الدراسة في أنه يتناول موضوع حيوي يتعلق بالبيئة الغابية والزراعية ، وهما صمام الأمان لمجتمع دارفور عامة وعلى منطقة الدراسة على وجه الخصوص. فالغابات تلعب دوراً مهماً في المحيط الحيوي حيث تعمل على توازن المناخ وانخفاض درجات الحرارة وتساعد على هطول الأمطار هذا من جانب فضلاً على أنها العماد لحياة بعض الحيوانات وتلبية لكثير من الحاجات البشرية من مأكل ومشرب ومسكن. أما الزراعة فهي المنشط الأساسي لمعظم سكان أبطا وعليه لضرورة أهمية الحفاظ على الغابات والزراعة رأى فريق البحث دراسة هذا الموضوع الحيوي لعله يوفق باستخلاص نتائج وتوصيات إيجابية لصالح البيئة والمجتمع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1- الوقوف على مدى التدهور الذي أحدثه النزاع المسلح على الموارد الزراعية والغابية بوحدة أبطا الإدارية.
2- الكشف عن الجوانب الإيجابية التي حدثت للموارد الزراعية والغابية بمنطقة الدراسة.
3- إن وحدة أبطا الإدارية تقع في الحدود مع شمال دارفور القاحلة ومدينة زالنجي ذات الكثافة السكانية العالية، مما جعلها منطقة جاذبة لكثير من الجماعات.
4- تقييم الوضع الحالي من أجل الوصول إلى معطيات تساعد في تكوين فروض تؤدي إلى دراسة مستقبلية.
5- التعرف على نظم حماية الغابات ودرء الكوارث.
6- التعرف على الطرق المتبعة في حماية التربة من الانجراف وديمومة الحافظ على التنوع الغابي والزراعي.

7- حدود ومجتمع البحث:

الحدود المكانية: ولاية غرب دارفور بمحلية زالنجي. أما مجتمع الدراسة فيضم سكان وحدة أبطا الإدارية والنازحين منهم في زالنجي وسرف عمرة فالدراسة في هذا البحث تأخذ عدة أبعاد أحدها يتناول الموقع والبيئة الطبيعية حيث تحاول تغطية جوانب السطح والتربة والغطاء النباتي والمناخ ومصادر المياه في المنطقة ، ومن منظور آخر تتناول البيئة البشرية والتوزيع السكاني والأنشطة البشرية المختلفة . كما إن البحث يتطرق للنزاعات المسلحة وأشكالها وأثرها على البيئة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ، وجمعت المعلومات عن طريق الملاحظة البسيطة والمقابلات والمصادر والمراجع ذات الصلة.

الصعوبات التي واجهت فريق البحث:

واجه فريق البحث مجموعة من الصعوبات ، حاول فريق البحث قدر جهده أن يتجاوزنها منها:

- انتشار السلاح وعدم توفر الأمن مما أعاق حرية التحرك من وإلى داخل منطقة الدراسة.
- لم يجد فريق البحث دراسات سابقة في هذا المجال لندرة المراجع التي تعالج هذا الموضوع.
- اتساع الرقعة الدراسية ووقوعها ما بين حدود شمال دارفور وغرب دارفور .

المحور الثاني

البيئة الطبيعية والأنشطة البشرية بمحلية أبطا

الغطاء النباتي:

تغطي وحدة أبطا الإدارية أراضي جبلية تتكون من الصخور الرسوبية كما توجد بها أراضي طينية تتخللها بعض أراضي القوز الممزوج بالحصى والطين، أما في السهول الفيضية للأودية فيكثر الغرين وتكثر الانجرافات المائية وبعض الصلصال، وتتميز التربة في هذه المنطقة بالخصوبة العالية وبصورة خاصة مجاري الأودية. ويتميز الغطاء النباتي في وحدة أبطا الإدارية بالغزارة في بعض المناطق وتسود فيه النباتات الشوكية وتتوزع النباتات تبعاً لنوعية التربة ، ففي أقصى الشمال على وادي باري تكثر نباتات متنوعة وأشجار مختلفة، ففي المناطق الساحلية توجد أشجار الحراز والسدر والجوغان والعرديب والسنط والصهب والجميز وكلما ابتعدنا عدة كليومترات من الوادي تظهر أشجار الهشاب والكتر واللالوب والكوك والمخيط والطنطب والعشر، أما في مجاري المياه المتمثلة في الخيران والأودية الصغيرة فتكثر أشجار الجميز والمهوقني والعرديب والهبيل، إن الغطاء النباتي في هذه الوحدة يمثل الوقاية من خطر الجفاف والتصحر كما أنها تساعد في تلطيف المناخ في المناطق الشمالية المتاخمة لها ومن الفوائد الأخرى للغطاء النباتي في هذه المنطقة ، فإن السكان في كل من شمال دارفور والمنطقة نفسها يعتمدون اعتماداً كلياً على الثروة الغابية كحطب للوقود وإنتاج الفحم ونجد أن كل أنواع الأشجار والشجيرات يمكن استغلالها لهذا الغرض إلا أنها تتفاوت من حيث خاصية الاحتراق وطاقتها الحرارية ، فنجد أشجار الطلح والسنط والهجليج والكتر هي المستغلة لهذا الغرض، كما أن بعض الأشجار تستغل كأخشاب للبناء وتستغل في سقوف المنازل وعمل الرواكيب وأسوار للمنازل التي تعتمد أساساً على سيقان الأشجار والفروع والإغصان، هذا بالإضافة للحشائش خاصة نبات أم دفوفو والمرحبيب، كما تستغل بعض الأخشاب في صناعات أخرى كأشجار الطلح والهجليج حيث تستغل في صناعة العناقريب والبنابر وبعض أدوات المطبخ ، وتستخدم أخشاب الحميض كقداحة لحفظ الأطعمة، وتستخدم ثمار نبات القرع بأحجام مختلفة كأواني لتناول مياه الشرب كما تصنع الحبال من لحاء أشجار الكتر والكلكل وتستغل في نسج العناقريب وربط الحيوانات الذين (2003) .

وقد وضحت نتائج مسح استهلاك منتجات الغابات بالسودان للعام 1995م الذي أجرته الهيئة القومية للغابات بالتعاون مع منظمة الفاو بأن الفئة الدنيا (سكان الريف والمدن) تستهلك 1.4%من حطب الحريق، و5.5% من الفحم النباتي و0.4% من أخشاب البناء مما يعكس ارتفاع معدلات استهلاك الفحم النباتي مع زيادة الدخل وارتفاع استهلاك حطب الحريق وأخشاب المباني عند نقصان الدخل) وهذه بدورها تؤدي إلى تدهور الموارد الغابية من جهة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لهذه التحولات من جهة أخرى ، كما أوضحت الدراسة التي قامت بها الهيئة القومية للغابات بالتعاون مع منظمة الفاو (عبدالحميد، 2014م) اختلاف معدلات استهلاك الفرد في العام من الأخشاب باختلاف البيئة الجغرافية ودرجة التحضر ومستويات الدخل فتقل المعدلات في البيئات القاحلة نسبياً وتزيد في مناطق السافنا الفقيرة عن المناطق الصحراوية إن البيئة النباتية في وحدة أبطا الإدارية متأثرة بعوامل الحرب إيجاباً وسلباً ففي المناطق التي نزح منها السكان جراء الحرب كشفت الدراسة بأن الأراضي الزراعية أصبحت غابات حديثة.

ويخلص التأثير السلبي في القطع الجائر للغابات من قبل الرعاة بغرض تغذية حيواناتهم أو بغرض الحصول على الأخشاب بغرض البناء وغيره، هذا السلوك أحدث خللاً واضحاً في الإتلاف بالقطاع الغابي.

السكان:

تعد وحدة أبطا الإدارية أكثر وحدات محلية زالنجي كثافة في سكانها واختلاط الإثنيات العرقية بين مختلف قبائل دارفور، ويبلغ تعداد سكانها 63244 نسمة حسب إحصائية 1993م وتتكون وحدة أبطا الإدارية من ستة وتسعون مجلس قرية وفريق قاعدي ينقسم السكان إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى المزارعين المستقرين وتشمل هذه المجموعة قبائل الفور وهي العنصر الغالب وبعض القبائل العربية منهم بني حسين والحوطية والبني هلبة والعطرية وهم رعاة الأبقار، أما المجموعة الثانية فهم رعاة الإبل وتشمل هذه المجموعة القبائل العربية بمختلف فروعها وهي تمارس نشاط الرعي كحرفة أساسية فمجموعة المستقرين أو المزارعين المذكورة تمثل القبائل التي كانت معتمدة لدى الإدارات الأهلية وإدارة المحلية حتى ما قبل فترة اندلاع الحرب في دارفور في العام 2003م أما قبيلة البني هلبة فيتوجدون في شريط وادي أزوم والحوطية في منطقة عد الفلاجة، والبني حسين في منطقة مردو وكركر والتاما في فاسي والميما وأولاد راشد في جبل ليما بترمو والعريقات في حلة عجايز علماً أن تبعيتهم لشمال دارفور (كتم) لكنهم استقروا في المنطقة لفترة طويلة وهنالك العطرية في منطقة قندي أما القبائل الرعوية (الرحل) وبصفة خاصة رعاة الإبل فغالباً ما يحلون في مناطق أبطا وترمو وسرة وما جاورها أما المهرية فإنهم يحلون في مناطق بردو وينادولا وترمو أما النوايبا وأولاد الجنوب وأولاد عيد وأولاد زيد وغيرهم من بطون أصحاب الإبل لم يكن لهم استقرار مسبق في المنطقة لكن حالياًيحلون في الجزء الشمالي من الوحدة الإدارية وهو ما يسمى قطاع وادي باري وجبل جو كان لهم سبعة وثلاثون مجلس فريق وقرية عبد الحميد (2014).

المراكز الحضرية بوحدة أبطا الإدارية:

إن منطقة أبطا قد مرت بتغيرات كثيرة عبر الحقب الماضية ففي عهد سلطنة دارفور العظمى كانت هنالك

مدينتان كبيرتان بني عليهما السلطان تيراب مسجدان لا زالت أثارهما قائمة حتى اليوم، هما مسجد جامعة في جنوب فاسي، وجامع فسطم غرب منطة جمر. المصدر: محلية زالنجي، مكتب الإشراف من إرشيف اللجان الشعبية القاعدية والكثافة السكانية لمجلس ريفي زالنجي لعام 1993م.

حرفة الزراعة:

توصف قبيلة الفور بأنها من أكثر القبائل ممارسة للزراعة في وحدة أبطا الإدارية تليها قبائل التاما والزغاوة والحوطية والبني حسين وبض القبائل الأخرى المتواجدة بالوحدة الإدارية وتتركز الزراعة بشكل رئيسي بالسهول الفيضية للإودية وبعض المجاري المائية، وهي في معظمها زراعة معيشية تتميز بقلة الإمكانيات وضيق المساحات والتي غالباً ما تكون موروثة أبا عن جد إذا استثنينا من ذلك بعض الأنشطة – الزراعة الآلية لإنتاج البساتين– والتي أدخلها مشروع جبل مرة في محطة أبحاث دانكوج، أما المحاصيل الأساسية والتي يهتم المواطن بزراعتها هي الذرة والدخن في الأودية والفول السوداني والدخن في القوز وقد ظهر اهتمام مقدر بزراعة محاصيل الحبوب الزيتية والمحاصيل النقدية وفي الآونة الأخيرة أدخلت بعض المدخلات الزراعية الوسيطة لتوسعة المساحات كالمحراث مما أسهمت في زراعة السمسم والفول السوداني بمساحات واسعة كما أن للزراعة الشتوية المتمثلة في زراعة البصل والبطاطس و التباكو في بعض المناطق، علاوة على زراعة البقوليات كالبطيخ والعجوز والكوسة وبعض البهارات كالثوم والشطة والكسبرة فضلاً عن إدخال نظام الزراعة المختلطة والمتمثلة في تربية الحيوان مع الزراعة الذين (2003) .

حرفة الرعي:

تعتبر حرفة الرعي من النشاطات الأساسية للسكان في وحدة أبطا الإدارية وقد امتهنتها القائل كحرفة أساسية لتساير حياتهم، وهي ترمز للقوة والاعتزاز وتمثل المنتجات الحيوانية أهم العناصر الغذائية، والتي تساعد في صحة الإنسان.

إن أغلب الذين يمارسون الرعي يهتمون بتربية الأبقار والضأن والماعز، وأهم هذه القبائل الحوطية والبني حسين والبني هلبة وحديثاً النوايبا، وكذلك العطرية، أما قبائل الجلول والمهرية والنوايبا وأولاد زيد فيهتمون بتربية الإبل والضأن والماغز وقليلاً من الأبقار في الدُمر المستقرة فضلاً عن تربية بعض الحيوانات الأخرى والتي يستفاد منها في حمل الأمتعة أو الترحال كالخيل والحمير. إن الثروة الحيوانية عند العرب مقام اعتزاز وفخر ويهتمون بالكم وليس النوع أو الكيف وتختلف حياة الرعاة عن حياة المزارعين من حيث الاستقرار هم راحلين.

إن نشاط الرعي هو الآخر تأثر بالحرب وأنعكس ذلك على تناقص أعداد الحيوانات مما إنعكس سلباً على الواقع الاقتصادي بالمنطقة.

المحور الثالث

أثر النزاع المسلح على الموارد الزراعية

يعتمد الاقتصاد في منطقة الدراسة إلى حد كبير على الزراعة المطرية والرعي والمنتجات الغابية ، وتؤدي العوامل الطبيعية من تربة ومناخ ومياه دور مهم في توجيه النشاط الزراعي بالمنطقة، إضافة إلى التكنولوجيا المحلية وأثرها على مستوى الإنتاج من المحاصيل النقدية والاكتفائية الذاتية من الأغذية. إن طبيعة النشاط الزراعي وآلياته يعتمد على الحيازات الأسرية الصغيرة (البلدات والجباريك) المطرية وقليل من الزراعة الآلية المطرية ويمكن تقسيم قطاع الزراعة إلى نشاطات زراعية صغيرة الحجم بغرض إعالة الأسرة مما يعتبر سمة أساسية من سمات المجتمعات الريفية، ويتيح هذا النشاط ما تحتاجه الأسرة لاستهلاكها فقط، كما توجد قليل من مشاريع الزراعة الآلية المتوسطة التي تنتج المحاصيل النقدية للسوق، ويشمل إنتاجها للحبوب الغذائية والتبغ والفواكه والخضروات والفول السوداني والبطيخ ، وتعتبر منطقة أبطا من أكثر المناطق شمال زالنجي إنتاجاً للبقوليات والبصل وغيرها من الخضروات. وبما أن الاستخدام الزراعي للأرض (نباتياً وحيوانيا) يمثل أهم الأنشطة فإن أي عمل جاد للتنمية لابد في أن يساهم في تحسين النظام الأيكولوجي بجانب رفع المستوى المعيشي للريف والحضر

محمد التجاني (1997) .

ومن المشاكل المعقدة التي تواجه السلطات الأمنية والتنفيذية والإدارة الأهلية هما مشكلتين باعتبار أن مهنتي الزراعة والرعي هما النمطان السائدان للإنتاج، وأسلوب كسب العيش لقطاعات كبيرة من القبائل، وبما أن هنالك تداخل بين عمليات الزراعة والرعي نجد أن هذين العاملين من أقوى أسباب النزاعات خاصة بين المستقرين والرحل، ويعد الصراع بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة صراعاً تقليدياً نتيجة للتحولات البيئية التي نجمت في نطاق المراعي والموارد المائية كما قلت الرقعة الزراعية، نتيجة لانجراف التربة الخصبة ومما زاد الأمر سواءً مجيء هذه الظروف في الوقت الذي يزداد الطلب على هذه الموارد الشحيحة نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان وعدد الحيوانات، ونتيجة لنزوح أعداد كبيرة من الرعاة بمواشيهم سواء كانوا من القبائل الحدودية أو من دول الجوار خاصة تشاد إلى منطقة أبطا، كذلك كان لدخول الرعاة إلى المناطق الزراعية قبل المواعيد المحددة لهم سبباً رئيسياً في حدوث النزاع، ولكن أصلاً نلاحظ أن الخلافات بين المزراعين والرعاة متكررة بصورة دائمة سليمان محمد (2007) .

الأعراف الخاصة بالمسارات والمراحيل:

أ- تقيد الرحل بالأعراف المحلية واحترام رؤساء الإدارات الأهلية الذي يمر المراحيل بمناطقهم.

ب-احترام حرمات القرى بحيث تمر المرحال بعيداً عنها.

ت-احترام المزارعين والرعاة لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة.

ث-المحافظة على معالم المراحيل بعلامات واضحة.

ج- عدم التعرض للرعاة وتحديد مشارب معينة لماشيتهم وقت الحصاد.

ح- احترام مواسم الحصاد ليتمكن المزارعون من حصاد محاصيلهم.

خ- حماية حقوق المزارعين بعدم إتلاف محاصيلهم وتعويضهم في حالة حدوث تجاوزات.

د- الالتزام باصطحاب زعماء العشائر في الترحال لضبط سلوك الرحل ومنعهم من التجاوزات.

وقد ظل هذا النظام العرفي يحظى بالقبول من كلا الطرفين لأسباب موضوعية تتمثل في قلة كميات الماشية مما يسهل ضبطها، كما أن أصحابها كانوا أشد حرصاً على عدم الحاق الضرر بمصالح المزارعين ، تفادياً للاحتكاكات القبلية إضافة إلى اهتمام السلطة بتخطيط وتنظيم المسارات للرحل قبل حلول الموسم وذلك تجنباً للنزاعات، وإثارة المشاكل القبلية المتوقعة والتزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعاة للمصلحة العامة، كما حرص المزارعين على عدم إنشاء قرى في المراحيل. ورغم هذه الأسباب والمبررات إلا أنه لعوامل متباينة منها عدم توفر الأمن وتقديم الخدمات التنموية وبناء الطرق وغيرها من الأعمال السياسية ظهر نوع آخر من النزاع يختلف عن النزاعات التقليدية بين الراعي والمزارع بل أصبح ظهور جماعات مسلحة تعمل ضد السلطات المركزية وذلك عبر الهجوم على معسكرات الجيش والشرطة. وما يهمنا هو أثر هذا النزاع على الزراعة والعمليات المصطحبة لها. ذكر أحد الباحثين (إن أزمة دارفور الحالية التي أخذت حيزاً في الإعلام العالمي قد أدى إلى تدهور الموارد المحلية، فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي ويمارسه أكثر من 80% من مجتمع دارفور، أنهم يزرعون الذرة والدخن ومحاصيل نقدية كالفول السوداني والسمسم وهي أساسية للأكل والاقتصاد فالذرة هي الغذاء الرئيسي ويزرع في الوديان، ويليه الدخن ويزرعون في القيزان في الغالب ويعتمد الإنتاج على خصوبة التربة وكميات الأمطار الهاطلة ، لقد زاد الطلب الحاجة على الذرة والدخن بارتفاع الكثافة السكانية وقد أظهرت دراسة قام بها قسم التخطيط بوزارة الزراعة فمنذ 1999-2000-2003م أظهرت النتائج أن إنتاج المخمس الواحد بلغ بالترتيب على النحو التالي: 95-45-23-45 لنفس المساحة عموماً نهاية القرن العشرين انخفض إنتاج المحاصيل الغذائية نتيجة لاتساع الأراضي والتذبذب في كمية الأمطار) هدى إسحق (1999) .

ومن خلال المقابلات مع بعض النازحين أفادوا بأن الأمن يمثل الهاجس الرئيس في مزاولة العمليات الزراعية، فذكروا أنهم قبل الحرب كانوا مستقرين في قراهم ولكل منهم في فصل الخريف مزرعته يزرعون المواد الغذائية كالذرة والدخن وبعض المحاصيل النقدية كالبامية والشطة والفول السوداني والبطيخ وقصب السكر والكركدي، وفي الشتاء يمارسون نشاط الزراعة الشتوية وأهم محاصيلها البصل والبطاطس والفول المصري والبرسيم والتباكو وهنالك متابعة من الدولة ممثلة في مشروع جبل مرة حيث يقدم الإرشاد الزراعي والتقاوي وتليها مرحلة المتابعة والتقييم مما كان عاملاً محفزاً للمزارعين، حيث يجنبهم الخسائر الكبيرة والمتكررة سنوياً وبفضل مشروع جبل مرة وخدماته المتمثلة في المدخلات مثل الوابورات والمحاريث وطلمبات الرش والتي تقدم من قسم الوقاية والمبيدات، ولكن قيام نزاع دارفور وهجرة سكان القرى إلى معسكرات النزوح، تغيرت طريقة الحياة الخاصة بالنازحين والتي هي أصلاً ممارسة الزراعة ، كما أن العامل الأمني والاعتداءات المتكررة من قطاع الطرق حالت دون عودة النازحين لممارسة الزراعة رغم الدعوات المتكررة من الحكومة بالعودة الطوعية إلى القرى. إن الفقر الذي حل بالنازحين حيث فقدوا كل ممتلكاتهم وأصبح اعتمادهم على المعونات الإنسانية لمواصلة دلاوب الحياة بات عائقاً في محاولة أي منهم للعودة إلى الزراعة إلا القليل منهم، ومما هو جدير بالذكر أن منطقة الدراسة فيها

بعض القرى لم تنزح في قطاعين هما قطاع أبطا في الجنوب وقطاع فاسي في الشمال ولكن بسبب الظروف الأمنية (Abdalla2003) والحيوانات التي تعمل على خراب الزراعة وقت الحصاد انحصرت العمليات الزراعة حول القرى وحتى هذه القرى فهي محروسة باتفاقيات محلية (لجان تعايش سلمي) ويمثل فيها كل القبائل العربية المستقرة في المكان المحدد وبعض قيادات القرى من الفور وتعمل هذه اللجنة في فض أي نزاع أو سوء تفاهم يقع بين الراعي والمزارع، وأيضاً في حالات حدوث إتلاف تعمل على تقدير الخسائر ليعوض صاحب أو أصحاب الزراعة الخسارات ورغم هذه الترتيبات هناك خروقات أمنية وتعدي على الناس وعلى الزراعة، ومما زاد الأمر سوءاً التسليح الشامل لكل الرعاة بغرض حماية أموالهم أو سياسة التجنيد أو ما يسمونهم استخبارات حرس الحدود رعاة يحملون بطاقات عسكرية ويرتدون الكاكي ويحملون السلاح على ظهر الدواب في المأموريات الرسمية وغير الرسمية، استغلت هذه الظاهرة في ترهيب المزارعين ، نتج عن كل هذا قلة الإنتاج في المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعارها حيث بلغ جوال الذرة 200 جنيه ويزيد علماً بأنه قبل الحرب في عام 2003م كان سعر جوال الدخن 45 جنيه والذرة 30 جنيه وهكذا تأثرت الزراعة ومنتجاتها في منطقة أبطا، وأصبح اليوم لايوجد مكتب يمثل وزارة الزراعة أو مشروع جبل مرة ولا(محطات الإرشاد). نخلص من هذه الدراسة أن أكبر نشاط تأثر بمنطقة الدراسة هو النشاط الزراعي والأراضي الزراعية التي تحولت إلى مراعي للأبقار، وقد أصاب البعض انجراف بفعل الأمطار، وكما أن الأخرى والتي في مناطق القرى النائية قد نبت فيها الأعشاب والشجيرات وأصبحت غابات ، ولا ننسى أن نذكر في ظل هذا النزاع تعطلت معظم اللوائح والنظم التي كانت سائدة في السابق، والتي كانت تعمل على حماية الزراعة.

المحور الرابع

أثر النزاع المسلح على الموارد الغابية

تنقسم النباتات الغابية إلى نباتات حشائش وعشبية وخشبية وهي الشجيرات والأشجار ، مثل السدر والهجليج والهشاب والطلح والقضيم والقنا. اكتسبت هذه النباتات أهميتها في إنتاج الثمار والبذور والتي تستخدم كغذاء للإنسان أما الحشائش والأعشاب فتقدم علف للحيوان، إضافة إلى المنتجات لغير خشبية كالزيوت ومستخلصات الأدوية والأعشاب المعالجة ومواد الدباغة ومستحضرات التجميل، إضافة إلى المواد العضوية لتخصيب التربة الفقيرة كما تستخدم الأشجار كمزارع لتربية النحل وإنتاج الخشب للبناء حيث تستخدم أشجار الدروت لهذا الغرض وإن النباتات البرية خضرية التكاثر من الناحية البايلوجية تحتوي على تراكيب وراثية وتقيم بأنها ذات أهمية اقتصادية واجتماعية. تعتبر الموارد الغابية رافد من روافد الاقتصاد حيث تنتج المنطقة الصمغ العربي ، إضافة إلى الأخشاب في عمل الأثاث والإنشاءات وحطب الوقود ، ومن الأخشاب المشهورة بالمنطقة المهوقني والقمبيل وأنواع مختلفة من الأشجار مكونة بيئة غابية غنية، وقد أصيبت الموارد الغابية في فترات النزاع بتدهور فظيع نتيجة لعدة أسباب منها، أن آلاف النازحين قي معسكرات زالنجي اعتمدوا على بناء مساكنهم من الأخشاب ، وفي دراسة لأحدى المنظمات (UNEP2004) خلصتبأن المنزل الواحد يحتاج ما بين 30–40 شعبة وهذه الشعب تمثل عدد كبير من الأشجار مع الافتراض أن المعسكر الواحد به ما بين 12– 16 ألف نازح، مع تقدير فريق البحث أن أي أسرة لها منزل واحد، فهذا يعني إبادة غابة كاملة عمرها أكثر من خمس سنوات، وبما

أن عملية القطع مستمرة ولا توجد برامج للتشجير أو برنامج الخوالف في الغابات مع المؤثرات البيئية وقلة الماء والزحف الصحراوي نحو المنطقة علاوة على الاستعمالات التجارية فقد أوضحت دراسة قام بها الدكتور أبوالقاسم عبدالله آدم بجامعة زالنجي، أن كمية الطوب المكونة من 100000 طوبة تحتاج إلى 35 شجرة كاملة لحرقها مما يجعل هذا الأمر مهدد أمني خطير للبيئة الغابية والموارد الغابية، مع التقدير كم عدد الكمائن التي تصنع سنوياً منذ اندلاع النزاع، وفي هذا الخصوص ذكر البحث الذي أجرته المنظمة (Tear Fund 2004) أنه يتطلب مجهودات بارزة لتقييم التدهور والتأثيرات السالبة على البيئة وعلى حياة النازحين وما يترتب من إزالة القطاع الغابي للعمليات الزراعية وفي هذا الشأن المرحلة الأولى تتطلب من إدارة الغابات وضع إستراتيجية علمية لإعادة التشجير كما وإعادة النازحين مع وضع الاعتبار للناحية الإنسانية. إن إدارة الموارد الطبيعية في دارفور يجب أن تبلغ المسؤولين في الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة والذين يقدمون مساعدات وخطط في زراعة الغابات ويجب على الخطة أن تحتوي على حماية الغابات، من ناحية أخرى جمعيات حماية البيئة ومنظمات إنسانية أخرى مثل UNEP ساهمت بإسهاب في كل دارفور وخلصت بنتائج أن من العوامل الأساسية في تدهور البيئة الغابية حطب الوقود، حيث أن التجمعات السكانية في المعسكرات تستهلك كميات هائلة من الأخشاب يومياً إضافة إلى قطع الأخشاب بغرض التجارة وفي هذا يدخل حطب الكمائن ، والجدير بالذكر أن الكمائن تعمل على هتك التربة وتفككها بحفرها وحرق الطوب عليها، كما أنها تستهلك كميات هائلة من الأخشاب لإنتاج الطوب فضلاً عن أن هذه المهنة أصبحت رائجة في أوساط النازحين أما القاطنين في الغابات البعيدة وخاصة الرحل أصبح مصدر دخل لهم حيث يقومون بفرض الضرائب والرسوم لمن يصل إلى مناطقهم لقطع الخشب، كما أنهم يقطعون الاخشاب ويرحلونها بالجمال إلى المدن حامد عبد الحميد (2014) .

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للدراسة تبين بأن التدهور الذي أحدثه النزاع في منطقة الدراسة أثر سلباً على القطاع الزارعي والغابي مما أثر من ناحية بيولوجية على عملية توازن المناخ والمحيط الحيوي البيئي كما تأثرت الزراعة في المنطقة بظروف الهجرة حيث أن سكان الريف هجروا قراهم وزراعتهم. كما الحرائق التي شهدتها المنطقة هي الأخرى أثرت على موت الكثير من النباتات مما تسبب في الزحف الصحراوي. وقد أثر ذلك على نشاط الرعي والذي تأثر بالحرب كغيره من الأنشطة حيث قل المشتغلين بالزراعة عما كانوا سابقاً ومع نزوح القرى زادت المساحات الرعوية وكثر المرعى وزادت أعداد الحيوانات، كما خلصت الدراسة بأن جميع النازحين في منطقة واحدة واعتمادهم الكلي للوقود على المصادر الغابية من الحطب والفحم وخشب البناء يعد من العوامل الظاهرة في تزايد التدهور البيئي.

النتائج:

- كشفت الدراسة أن مجموعات سكانية هائلة غيرت حرفتها نتيجة النزاع والنزوح من مزارعين إلى تجار أخشاب سواء أكان لأغراض البناء أو الوقود أو لكمائن الطوب أو في صناعة الأثاثات المنزلية.

- سبب النزوح تقلص في المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية مما أدى لندرتها وغلاء أسعارها في الأسواق.
- تضاعفت صناعة الطوب إلى خمس أضعاف علماً بأنها تستهلك أكبر كم من الأمتار المكعبة من الحطب حيث الكمينة التي بها 10000 طوبة تحتاج إلى 40م من الحطب مما كان له الأثر السالب على البيئة الغابية حسب تقديرات إحصائيات النمو العمراني المتسارع.
- خلصت الدراسة أن تجمع النازحين بالآلف في منطقة واحدة واعتمادهم الكلي للوقود على المصادر الغابية من الحطب والفحم وخشب النباء يُعد من العوامل الرئيسة في تدهور القطاع الغابي.

التوصيات:

- تتعرض الموارد الطبيعية لكثير من المهددات والتي ترتبط بالنزاع لذا ينبغي على الجهات المعنية بأطراف النزاع العمل على تحقيق السلام.
- إيجاد بدائل للوقود بدلاً عن الحطب (غاز) أو مواد اقتصادية .
- إنشاء مشاتل للأشجار المستعملة كحطب وقود وعمل غابات شعبية للقرى الصغيرة في النطاق الانتقالي.
- إيجاد إدارة قوية وأمنية لحماية الغابات.
- إقامة سمنارات وورش عمل تهدف إلى رفع الوعي لحماية البيئة تضامناً ع الجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

قائمة المراجع:

- إبراهيم إسحق ،دارفور وخدمة الحرمين الشريفين، مركز إطلالة الخرطوم، 1998م.
- الزين آدم، التنمية مفتاح السلام ، مؤسسة فريدرتش إيبرت 2003م.
- محمد آدم الزين وآخرون ، التنمية مفتاح السلام في دارفور ،مؤسسة فريدرتش إيبرت 2003م.
- محمد التجاني مصطفى، الصراع القبلي في دارفور وأسبابه وتداعياته وعلاجه ، الخرطوم 1997م.
- محمد سليمان ، السودان ، حرب الموارد والهوية ، دار كمبرج للنشر ، 2007م.
- أرباب عبدالقادر ، تاريخ دارفور عبر العصور ، الخرطوم1998م
- محمد سليمان محمد، الحرب في دارفور ، تأثير عنصر الموارد ، لندن 2007م.
- حقار علي حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور 1980-1998م ماجستير منشور ،جامعة أم درمان الإسلامية ، 2001م.
- عبد الحميد آدم حامد ، مكتب الفاو الإقليمي للشرف الأدنى وشمال أفريقيا .
- هدى إسحق، تقييم استخدام الأرض في بعض مناطق زالنجي ، ماجستير غير منشورة 1999م.
- بيانات محطات الإرصاد الجوي بمشروع جبل مرة للتنمية الريفية.
- عبدالحميد منصور، النباتات البرية ودورها في تنمية المجتمعات بمحليات المحيط الحيوي ، السودان.
- أوراق مؤتمر نيرتتي لقيادات قبيلة الفور 16-22 أغسطس 2002م.

المقابلات:

- مقابلة محمد سوار آدم شرتاي دار كرني، 2007/2/26م.
- العمدة عبدالكريم 2007م.

المراجع الإنجليزية:

- Alex De weal-war in Darfur-2005.
- Darfur in relief in Vulnerable tear fund organization 2007/
- ICRC. Food Distribution Map (ABATA) 2005.